ملخص البحث

جريمة الإغتصاب عند الفقه الإسلامي و القانون الإندونيسي
(دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الاندونيسي)

أدى رسفال هدى
٣٥٢٠١٤٣١٠٥١٦

إن جريمة الاغتصاب اليوم لكثير جدا، وتنتهك هذه عن حرمة وحقوق لا سيما على هؤلاء . وهذه الجريمة تقع من العوامل الإجتماعية فى المجتمع، مثال ذالك: جريمة الاغتصاب التى تقع فى كل دائرة اندونيسيا. لذا كان هذا البحث لها بعض الحجج لبحثها، أولا، البحث عن مصادر احكام جريمة الإغتصاب من ناحية الفقه الإسلامي و القانون الإندونيسي، ثانيا، الفرق فى العقوبة بين الفقه الاسلامي و القانون الإندونيسي.

إن نوع هذا البحث هو الدراسة المكتبية. أما طريقة جمع البيانات التى استخدمها الباحث هي طريقة التوثيق. أما مصدر هذا البحث يعنى مأخوذ من مصدرين. المصدر الأول الرئيسي والثاني الثانوي المصدر الأول من الفقه الإسلامي من القرآن و الحديث و االكتب الفقهية. أما القانون الإندونيسي من القوانين الموجود فى كتاب القانون الجنائي الإندونيسي. أما المصدر الثاني من آراء العلماء ، المكتوبة من كتبهم.

من هذا البحث استنبط الباحث أن فى الفقه الإسلامي تدخل جريمة الإغتصاب فى جريمة الزنى. وأما فى القانون الاندونيسي جريمة الإغتصاب تنظم فى فصل ٢٨٥ كتاب القانون الجنائي. و أما أوجه الشبه: أولا اتفق الفقه الإسلامي و القانون الإندونيسي يمنعان عن جريمة الإغتصاب و يدخلها فى جناية ثقيلة، ثانيا الفقه الإسلامي و القانون الإندونيسي لهما عقوبة هي السجن و الرجم. أم أوجه الإختلاف: أولا لا يوجد فى الفقه الإسلامي النسخ فى القرآن و الحديث الذي يبين دقيقا عن جريمة الإغتصاب، أما فى القانون الإندونيسي لها قانون واضح فى فصل ٢٨٥ كتاب القانون الجنائي. ثانيا العقوبة فى الفقه الإسلامي غير مكتوب، أما فى القانون الإندونيسي منظم في فصل ٢٨٥ كتاب القانون الجنائي.

الكلمات الرئيسية: جريمة الإغتصاب، الفقه الإسلامي، القانون الإسلامي، الزنى.